

ام لا ولا يقال انها من الفادح مطلقا واما اذا استاجرته في رجل
 واتاه بامرة فله الكلام وفي عكسه نظر والنظم والكروم والمريض
 ان قال اهل المعرفة انه كالفادح فله حكمه وكذا من يقبل عليه
 النوم او عجز الكروم بركوبه كذا ينبغي **تخلاف ولد ولدته** ما
 المكثرة لداية في حال سفرها فيلزم بك الالباب حمله معها
 لانه كان حمولا في بطن امه قبل وضعه فيلزم بوجه وظاهر
 كلامهم ولو طالت المسافة حيث تكبر فيها قال العدوي ويلزم
 حمله ولو من ريف ومعهوم ولدته عدم لزوم حملها معها ولو
 صغيرا او صنعا **وفيد استنراط عقيقة الاجير** للكفرى
 ليعود الالباب للراكب عليها ويغاونه على الركوب والغزول
 ويباؤه ما يحتاج اليه من خوما وماكول وهب ركوبه الحمل
 السادس هذا معناها في الاصل والمراد بها هنا ما اتفقنا
 عليه من قليل او كثير او ما جرى به العرف كذلك قال
 الكرسيني وفي تدبير استنراط عقيقة الاجير ليخرج المكثري من
 الكرامة في فدف ما استجره ووجوبه ليخرج من الحرمة
 في فعل الاضرمما استجره فولان ووجه التدب بان عدم
 استنراط عقيقة الاجير يرد في الوقوع في مكروه لان من اكثر
 دابة ركوبه بكروه كراؤها مثلها لو كمن وهذا ليس بيمين لانه
 اذا لم يشترط ذلك وكان يعاقبه يصير كمن اكره لمن هو ثقل منه
 لان العقيقة اشد من غيره ايد اظهر ان قاعدة الاستنراط رفع المنع
 نص قول اصحابنا يسند وهو القياس والاول ظاهر فقد ابي
 القاسم في سماح عيسى **والاجير شرط ان ماتت دابة عقيقة**
 حين عطف الكروم للركوب والحمل كذا كذا **ان**
 ابي بكرى المكثري **يفر ها** اي العقيقة الهاكمة حال كون الشرط
النفذ اي دفع الكرا للمكثري ان كان مشروطا بل **ولو كان تطوعا**

العبي

لانه

لانه يودي لعقبة دابة في دين كحاسق وابل لم ينفذ حاز وكذا
 في العقوبة وكذا ان نفذ واضطر كما سبق **ولا يجوز** ان يشرك
 اشياء فاكثرت في كراه دابة يحملون عليها ازواجهم مع شرط
حمل من من منهم عليها حتى يميل او يموت لانه غير حلال
 وهو للثناصم ان قد يظهر صحيحا لرضى لرعيته في الركوب
ولا يجوز ان تكبرى **دواب رجال** للحمل عليها في عقد واحد
 للحمل مما يخفى كدابة من الاحمال والاحرة في كل حال **الا**
ان يتفق الحمل قدرا واجرة فيجوز جمع دواب الرجال في
 عقد كرا واحد لا يتنوع للحمل والتعريض والخضام بالتفاق ما
 العقد والاحرة وكذا ان اتفق اصحاب الدواب على ان لكل
 واحد من الاجر جزءا معينا كسدس لفلان وثلاث لفلان
 ونصف لفلان وكذا ان قوموا منفة الالة وقضوا الاجرة
 على العير فهي كسلة البيع السابقة في قوله كعقد **كل**
 كذا وسبق في الجواز فقال **كالشركة** اي الدواب المشتركة
 بين اثنين فيجزئهما في كراه واحد ان كانت الشركة
 فيها ببنية واحدة بان كان لكل واحد النصف او الثلث
 او الربع او كان لواحد منهم الثلث والباقي **ان عين**
 ضمن العير اشهرلة وكسر امتساة تحت تايبه ما اي الحد
 الذي **يجزه كل** من الدواب قال الخنيزي بيعها ان الدواب
 اذا كانت لرجال شتى كدابة او لواحد واحد ونفوه
 اكثر والحمل يملك ولا يجوز ان تكبرى الالباب ليعين ما يحمل
 على كل ومثلهما لو كانت كل دابة مشتركة بينهما او بينهم
 باجزاء مختلفة واختلف الحمل ولما كانت الدواب مشتركة
 بينهما او بينهم باجزاء مختلفة جاز حتى اتفق الحمل
 بان يتفق وزن ما يحمل على كل دابة كعقار وانفق.

كل